ملف تحليلي | فبراير 2022

قراءة في الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للتطورات الأخيرة في شبوة

أمين اليافعي

فريدة أحمد

ثابت حسين صالح

عزت مصطفى

فرناندو كارفاخال

إياد قاسم

SOUTH 24 | مركز سوث24 للأخبار والدراسات

فهرس

- ملخص تنفيذي	2
- تحرير وتأمين شبوة و انعكاساته المختلفة - فريدة أحمد	4
- المجلس الانتقالي بين مخاوف مشروعة وعروض جادة - إياد قاسم	8
- الحكومة الشرعية وطبيعة دورها السياسي والعسكري في شمال اليمن - عزت مصطفى	12
- قراءة في التطورات العسكرية في ضوء انتصارات شبوة - العميد ثابت حسين صالح	17
- التداعيات الإقليمية بعد التطورات في شبوة - أمين اليافعي	22
- آفاق جهود السلام في ضوء التطورات العسكرية في شبوة ومأرب - فرناندو كارفاخال	26
- نبذة	29

ملخص تنفيذي:

فتحت الانتصارات السريعة التي حققتها ألوية العمالقة الجنوبية في محافظة شبوة، جنوب اليمن، أسئلة كثيرة عن طبيعة التطورات السياسية والعسكرية خلال المرحلة القادمة ومآلات ذلك على مستقبل أطراف الأزمة اليمنية ومواقفها وانعكاسات كل ذلك على المسارات الإقليمية والدولية.

محافظة شبوة ذات الموقع والمكانة الاستراتيجيين، واجهت تحديات مصيرية نتيجة وقوفها على مفترق طرق لأكثر من مشروع سياسي، وزادت سيطرة حزب الإصلاح على قرارها في أغسطس 2019، إلى دفعها إلى أن تكون في قلب كل التجاذبات، وهي عوامل ساعدت جماعة الحوثي المدعومة من إيران، على التقدم في مناطق واسعة منها في غضون أيام قليلة.

في المرحلة الحالية، وبعد دحر الحوثيين منها، يبدو أنّ هناك ميل لدى معظم القوى في المحافظة وخارجها إلى دعم جهود المحافظ الجديد عوض الوزير في تثبيت ركائز الأمن والاستقرار وإبعادها عن أن تكون نقطة انطلاق لصراعات داخلية أو رأس حربة في مشاريع سياسية.

لكن التقدّم في شبوة فتح الباب واسعاً أمام المراقبين في محاولة لتقدير واستشراف ملامح التطورات المختلفة خلال الفترة القادمة. لقد بادرت كل الأطراف المحلية والإقليمية إلى الإعلان عن رؤيتها وكذلك أجندتها لمرحلة ما بعد شبوة فور الانتهاء مباشرة من الإعلان عن تحرير المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي.

فمثلا، تحدث المجلس الانتقالي الجنوبي عن الخطوط والسياسات العريضة التي سيتقرر على ضوئها أي مشاركة للمجلس في الجهود العسكرية والسياسية للتحالف للتوغل في عمق مناطق الشمال. المتحدث باسم التحالف العربي حاول هو الآخر الإعلان عن خطط ومشاريع التحالف الذي تقوده السعودية في المرحلة القادمة. أما الحوثيون فقد دفعتهم الهزائم الثقيلة التي تلقوها في شبوة إلى الاعتماد على قدراتهم الصاروخية للرد على ذلك في شبوة نفسها ومأرب وخارج حدود اليمن.

يحاول هذا الملف تقديم قراءة مكثّفة وشاملة عن ملامح وطبيعة التطورات في المرحلة القادمة، بما في ذلك مدى إمكانية استمرار مشاركة قوات جنوبية في المعارك ضد جماعة الحوثي في عمق مناطق الشمال، وفهم الظروف المُحيطة بمثل هذه المشاركة، وتحليل استراتيجية الأطراف الفاعلة، المحلية منها والإقليمية، والشروط التي تحكم مسارات الجانب العسكري هناك، وتداعيات كل ذلك على تطورات الأوضاع في الملف اليمني وارتباطاته الإقليمية والدولية والجهود التي تقودها الأمم المتحدة للسلام، فضلا عن انعكاسات ذلك على ملفات إقليمية ودولية أبرزها المفاوضات حول ملف إيران النووي.

كما يقدم الملف قراءة في المشهد العسكري لمختلف القوى المحلية الفاعلة في الصراع، وعلى وجه الخصوص خيارات جماعة الحوثي في مناطق الشمال، وخيارات التحالف خلال الفترة المقبلة في ضوء هجمات الحوثي الأخيرة، وتصعيد الغارات العسكرية الجوية للتحالف على مواقع الحوثيين. كما يبحث الخيارات التي من الممكن أن تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلفاءها في منطقة الخليج.

يتناول الملف، أيضا مقاربات توصي بالتوقف عندها، فيما يتعلق بنهج الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتوصيف الوضع في اليمن والتعاطي مع أزماته المعقدة وأطرافه الفاعلة، بما يقود عمليا لوقف إطلاق النار وإحلال عملية السلام في البلاد التي تعيش سبع سنوات من حرب مدمرة، تسببت بـ"أسوأ كارثة إنسانية في العالم".

تحرير وتأمين شبوة و انعكاساته المختلفة

فريدة أحمد

تحرير وتأمين شبوة و انعكاساته المختلفة

فريدة أحمد

خلال عشرة أيام فقط منذ مطلع يناير 2022، حسمت قوات "العمالقة الجنوبية" إلى جانب قوات "دفاع شبوة"، معركة تحرير مديريات شبوة الثلاث "بيحان وعسيلان وعين" جنوب اليمن، بدعم من التحالف العربي وفي مقدمته دولة الإمارات. هذه المديريات سيطر عليها الحوثيون في سبتمبر من العام الماضي عندما كان يتولى قيادة السلطة المحلية "محمد صالح بن عديو" العضو في حزب الإصلاح اليمني، والذي تم تغييره أواخر ديسمبر العام الماضي، وتعيين بدلاً عنه لزعيم القبلي البارز "عوض بن الوزير العولقي"، كمحافظ جديدً لشبوة.

كان على السلطة المحلية السابقة ممثلة بحزب الإصلاح المنتمي أيديولوجياً للإخوان المسلمين، أن تتوقع انتهاء دورها بعد سيطرة الحوثيين على بعض مديريات شبوة. لا سيما وأن قيادات عسكرية عليا في الجيش[1]، قد سبق وأن وجهت اتهامات علنية لقوات "الجيش الوطني" و "قوات الأمن الخاصة" التي تُدين بالولاء للجماعة في المحافظة، بتسليم مديريات شبوة للحوثيين بدون مقاومة تذكر. الأمر الذي فُسر على أن هناك تعاون مسبق بين الحوثيين المدعومين من إيران وبين حزب الإصلاح، وهو تعاون لم يكن مقتصراً على شبوة فقط، بل شمل مديريات في مأرب والبيضاء، وقد أثبتته وقائع سابقة على الأرض، وأكده بالمثل مصدر سياسي في مأرب[2].

ينبغي القول، أن تحقيق انتصار عسكري في وقت قياسي خلال معركة شبوة، له علاقة بفكرتين أساسيتين: الأولى، الرغبة والإرادة الحقيقية لدى القوات العسكرية الجنوبية في تحرير مديريات المحافظة من السيطرة الحوثية، خاصة في ظل تراجع وسوء إدارة المعارك من قبل السلطة المحلية السابقة. والثانية، جودة التنظيم والتنفيذ والكفاءة العسكرية التي تتمتع بها قوات "العمالقة الجنوبية"، مقارنة بقوات "الجيش الوطني" الذي يواجه مشكلة تسرّب في قوام أفراده، فضلاً عن تفشي الفساد المالي والإداري في منظومته، حسب تقارير سابقة قُدمت للتحالف العربي[3].

حالياً، قد يؤدي إعادة تصحيح المسار على الجانبين السياسي والعسكري في محافظة شبوة إلى تشجيع باقي المحافظات الشمالية إلى الحذو حذوها، لا سيما في محافظة مأرب آخر معقل لحكومة هادي المعترف بها دولياً في الشمال، والتي تواجه مديرياتها باتجاه المدينة تهديدات ماثلة من الحوثيين. غير أنه من الممكن في هذه الجزئية طرح سؤال، عمّا إذا كانت هناك رغبة جادة من حكومة هادي وجيشها في إنهاء الحرب عسكرياً ضد الحوثيين، عدا عن الحفاظ على ما تبقى من مناطق بحوزتها، وعن مدى مشاركتها فعلياً في المعركة التي أطلق عليها "حرية اليمن السعيد"[4].

تأثير ديناميكي

إن من شأن تغيّر الديناميكيات السياسية والعسكرية في شبوة أن تؤثر على جوانب عدة، منها أمنية واقتصادية واجتماعية. ويمكن الاستناد فيها سياسياً؛ إلى تغيير المحافظ وفقاً لما جاء في بنود الشق السياسي لاتفاق الرياض، الذي تأخّر تنفيذه لوقت طويل. وعسكرياً، بدخول قوات "العمالقة الجنوبية" لشبوة وترجيحها ميزان القوة العسكرية لصالح القوى

[1] اعترافات من اللواء علي صالح الكليبي قائد اللواء 19 مشاه بيحان، بيحان تم تسلمها مؤامرة من حزب الاصلاحYouTube -

[2] لقاء أجرته الكاتبة شهر يناير 2022، مع "شاجع همصام بحيح"، محلل سياسي من مأرب. وأكد فيه تسليم الحوثيين لمواقع في مأرب بدون مقاومة تذكر، منها عزلة قانية الحدودية بين مأرب والبيضاء، وكذلك الانسحاب من مديرية ماهلية. فضلاً عن تسليم مواقع في فرضة نهم والجوف في وقت سابق.

[3] تقرير سري قُدم للتحالف العربي من ضباط الجيش الوطني يكشف أكبر عملية فساد لـ«المقدشي».. ولماذا تأخر الحسم في اليمن ؟ | يمن برس(yemen-press.net)

[4] اليمن: الناطق باسم التحالف يعلن عن شبوة تصعيدا عسكريا شاملا ضد الحوثيينYouTube -

الجنوبية، ثم امتداد مهام عملياتها لخارج حدود المحافظة. وكلا الحالتين السياسية والعسكرية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالجوانب الأخرى. ففي السابق، كانت الحالة العامة مضطربة وأثّر ذلك على التواصل المجتمعي ومتانة العلاقات الاجتماعية، وسادت حالة من الاحتقان بين السكان المحليين الذي انقسموا ما بين مؤيد ومعارض لسياسات السلطة المحلية التي أدارها "بن عديو" لأكثر من ثلاث سنوات منذ أحداث أغسطس 2019، وعزل فيها محافظة شبوة عن العاصمة عدن وحضرموت، وباتت مرتبطة كلياً بمأرب، على مختلف الأصعدة.

عملياً، مع انتهاء حالة الفوضى السياسية والعسكرية في شبوة، ستنتفي معه حالة التوتر المجتمعي تدريجياً. وهذه التقديرات في مجملها يمكن أن تنعكس على حرية العمل التنظيمي المرتبط بكل طرف سياسي، وفقاً للبرامج وليس وفقاً للصراع السياسي. إذ من المتوقع أن يتعزز دور المجلس الانتقالي الجنوبي في شبوة بشكل كبير، لكونه الطرف السياسي الأكثر نشاطاً وتنظيماً والأكثر قدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية في جنوب اليمن، لا سيما في ظل انحسار دور الأحزاب السياسية الأخرى. لذا، على الأرجح أن قاعدة الانتقالي الجنوبي ستتسع في شبوة بعد أن واجه عداءً من السلطة المحلية لوقت طويل، وتضييق صارم على أنشطته، وملاحقة لناشطيه، زاد على ذلك الانتهاكات التي ارتُكِبت بحق قوات "النخبة الشبوانية" التابعة له، رغم دورها الكبير في الحفاظ على أمن واستقرار المحافظة، وتمتعها بسمعة جيدة في أوساط المجتمع الشبواني. بات من الواضح أن السلطة المحلية الجديدة أكثر حكمة في التعامل مع التعقيدات في شبوة، لذلك فهي تتجه إلى النأي بنفسها عن التدخل في حالة الاستقطابات أو استخدام سلطتها للتأثير السياسي، مع ترك الحرية للقوى السياسية التحرك على الأرض، بدون أن تكون السلطة المحلية أداة قمعية بيد هذا الطرف أو ذاك. وحتى لا تكرر أخطاء ما ارتكبته السلطة السابقة، التي اعتمدت في تعزيز وجودها على الاستثمار في حالة الصراع والاحتقان السياسي والعسكري والاجتماعي.

أما من الناحية الأمنية، كان من اللافت بدء عودة الاستقرار الأمني في شبوة بعد تغيير المحافظ ودخول قوات العمالقة وقوات دفاع شبوة "النخبة الشبوانية سابقا" إليها. غير أن "قوات الأمن الخاصة" المتهمة بموالاتها لحزب الإصلاح، يمكن أن تشكل بؤرة توتر أمني وعسكري، لاسيما وأنها لا تخضع مباشرة لسلطة المحافظ الجديد، وتتلقى أوامرها العملياتية من خارج المحافظة. وهذه إشكالية قد تتطلب التعامل معها وفقاً لعدد من السيناريوهات المحتملة[5]: إما تغيير قيادتها وإعادة تشكيلها حسب ما يتوافق مع أهداف السلطة المحلية الجديدة ومساعيها في تأمين شبوة، على أن تكون عملياتياً تحت سلطة المحافظ "العولقي"، لكونه يتولى منصب رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية أيضا. وإما العمل على تفكيكها من خلال تجفيف مواردها ومصروفاتها المعتمدة من خزينة المحافظة منذ عهد "بن عديو"، أو هيكلتها ضمن شرطة شبوة. وأخيراً وهو أسوأ الاحتمالات؛ حلها عسكرياً وتفتيتها بشكل كامل، لضمان عدم إرباكها للمشهدين العسكري والسياسي في المحافظة.

في مقابل ذلك، ستؤدي هذه التصحيحات إلى تفعيل البنية الأمنية التي غاب عنها عدد كبير من أبناء شبوة، لا سيّما المعارضين للسلطة المحلية السابقة المنتمين للنخبة الشبوانية. وهو ما يعني استعادة دورهم الأمني بشكل أوسع، لما أثبتوه سابقاً من إنجازات وموثوقية في جهود تأمين المحافظة، مثل مكافحة الإرهاب[6] والحد من انتشار الأسلحة وعمليات التهريب وغيرها.

[5] تصريح خاص من مصدر سياسي مسؤول في محافظة شبوة لسوث24، في شهر يناير 2022
[6] النخبة الشبوانية .. أدوار وأهداف | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

أما الجانب الاقتصادي، بشكل عام، لم تقدم السلطة المحلية الجديدة خطة لمشاريعها التنموية والاقتصادية التي يمكن العمل عليها خلال الفترة المقبلة[7]. لكن من الممكن القول، أن الحالة الاقتصادية يمكن أن تتحسن إذا ما استطاع المحافظ "العولقي" إجراء إصلاحات وتغييرات داخل المكاتب التنفيذية للمحافظة، وربما تعيين مدراء عموم وفقاً للكفاءة والخبرة وإحلالهم محل الشخصيات التي جاءت إما بناءً على المحسوبية أو حالة الصراع السياسي. فالتقسيم الإداري وإجراء إصلاحات عليه ومكافحة الفساد يمكن له أن يوظف الموارد المتاحة لشبوة بشكل أفضل.

إضافة إلى أن تخفيف "النفقات العسكرية" التي كانت تصرف من موارد المحافظة أثناء سلطة "بن عديو"، على القوات العسكرية من خارج وزارة الدفاع، يمكن توفيرها وتوجيهها نحو أنشطة اقتصادية ومشروعات تنموية تخدم مختلف القطاعات في شبوة. خاصة النفقات التي كانت موجهة للقوات العسكرية المرابطة في شقرة بأبين، وتتماهى مع السلطة المحلية السابقة في مشروع التصعيد تجاه العاصمة عدن.

استغلال الفرص

لابد من فهم أعمق لأهمية جنوب اليمن الاستراتيجية ومواصلة دعم قادته الموثوقين، وشبوة كانت درساً قريباً مستفاداً. إذ يبدو أن التحالف العربي بقيادة السعودية بات لديه تصوّر أعمق وإن كان متأخراً نوعاً ما، عن هذه الأهمية، ومدى تأثيرها في توازنات الحرب. فقد أدى تصحيح المسار السياسي في شبوة المبني على اتفاق الرياض، إلى خلق نهج جديد لإدارة المحافظة سياسياً وعسكرياً، وتدارك الوقوع في أخطاء جديدة إضافة للسابقة. ومن مصلحة التحالف العربي والمجتمع المحلي في شبوة الحفاظ على هذه المكاسب الاستراتيجية.

هذه المعادلات تتعلق بالتهديد الحوثي الذي يتطلب منظوراً استراتيجياً مختلفاً من قبل التحالف العربي، خاصة بعد الانتصارات العسكرية التي حققتها قوات "العمالقة الجنوبية" في شبوة وحريب في مأرب. إذ من الممكن أن يتعرض التحالف العربي وقوات "العمالقة الجنوبية" للاختبار في بعض الجبهات التي تدار من قبل "الجيش الوطني". وهو ما يمكن أن يتيح استراتيجية فاحصة وحذرة من قبل القوى العسكرية الجنوبية المشاركة في تحرير مديريات مأرب، والتأكد جيداً أن بقية القوى الأخرى ستجيد استغلال الفرص التي أضاعتها سابقاً، في ظل تراجع القوة الحوثية نتيجة الضغط العسكري عليها من الجو والأرض في أكثر من مكان.

في نهاية المطاف، على الرغم من أن القوات العسكرية الجنوبية بما فيها "العمالقة الجنوبية"، قد لا تطمئن للمشاركة في القتال إلى جانب قوات "الجيش الوطني"، الذي يبدو أنه ينسب انتصارات العمالقة إليه في التناول الإعلامي[8]. إلا أن هذه المعارك تبدو الخيار العملي الوحيد للقوات الجنوبية من أجل تأمين حدودها. مع ذلك، من غير الواضح كيف ستتطور الأوضاع العسكرية على جبهات مأرب بعد طي صفحة شبوة.

[7] لقاء أجرته الكاتبة في شهر يناير 2022، مع د. حسين بن لقور, ناشط سياسي من محافظة شبوة.

[8] الجيش اليمني يحقق انتصارات كبيرة على الحوثيين في جبهات مأرب (alhadath.net)

المجلس الانتقالي الجنوبي: مخاوف مشروعة وعروض جادة

إياد قاسم

المجلس الانتقالي الجنوبي: مخاوف مشروعة وعروض جادة

إياد قاسم

أعادت التطورات العسكرية الأخيرة في محافظة شبوة، جنوب اليمن، المجلس الانتقالي الجنوبي إلى واجهة المشهد العسكري والسياسي في اليمن. قَرع المجلس قبل الجميع ناقوس خطر تمدد الميليشيات الحوثية التي تدعمها إيران بعد توغلها في المناطق الحدودية لجنوب اليمن (في محافظة البيضاء)، وأعلن حالة الطوارئ في الجنوب بداية من 15 سبتمبر أيلول 2021. كما دعا، وبجدية، التحالف الذي تقوده السعودية، إلى تصحيح مسار المعركة "المشتركة" مع الحوثيين "عسكرياً وسياسياً وإعلامياً".

لقد شهدت الحرب في اليمن تحوّلا عسكريا وسياسيا ملموسا عقب سيطرة الحوثيين على محافظة البيضاء ومديريات بيحان في شبوة في سبتمبر 2021. إذ انسحبت القوات المشتركة التي تتواجد في الساحل الغربي من مواقعها في محيط مدينة الحديدة، وأعادت قوات ألوية العمالقة الجنوبية انتشارها باتجاه الشرق إلى محافظة تعز، وسط اليمن، وكذلك في محافظة شبوة في الجنوب، لـ "موائمة الاستراتيجية العسكرية" الجديدة للتحالف. تزامن ذلك مع لقاءات دبلوماسية وسياسية مكثفة لقيادة الانتقالي الجنوبي مع الأطراف المعنية داخل التحالف، وسفراء الدول الخمس بمجلس الأمن. لقد بدا هذا التحول أكثر وضوحا مع زيارة قائد القوات المشتركة في المملكة العربية السعودية، أواخر ديسمبر كانون الأول 2021، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، والحديث عن "تعزيز التعاون الدفاعي" بين البلدين، وذلك قبيل انطلاق العمليات العسكرية في شبوة بأسبوع واحد. كما شكّل قرار إقالة محافظ شبوة السابق، محمد صالح بن عديو، المقرّب من حزب الإصلاح، تطوّرا سياسيا لافتا، باركه المجلس. خصوصا وأنّ الأخير، يتّهم الحزب اليمني بـ"التواطؤ لتسليم مديريات شبوة للحوثيين".

عقب تمكّن ألوية العمالقة الجنوبية المقرّبة من المجلس، بمساندة التحالف الذي تقوده السعودية ومساندة دولة الإمارات، من هزيمة الحوثيين وتحرير مديريات بيحان في 10 يناير كانون الثاني 2022، برزت مخاوف الانتقالي الجنوبي من ذهاب القوات الجنوبية أبعد من ذلك في عمق محافظات شمال اليمن، على الوجه الخصوص في جنوبي مأرب والبيضاء. تتضمن تحفظات المجلس في هذا السياق ثلاثة مبررات رئيسية: أولا؛ أنّ هذه المناطق لا تشكّل حاضنة للمجلس، لاعتبارات سياسية وجغرافية ودينية، ويمكن أن يُشكِّل التوغل فيها خطورة كبيرة على الوحدات العسكرية. ثانيا؛ أنّ المجلس الذي تأسس في 2017 ككيان سياسي ضم في معظمه عناصر الحراك الجنوبي الذي يطالبون باستعادة دولة جنوب اليمن السابقة، وطالما شدّدوا على أنّ مهمتهم الأساسية هي "حماية وتأمين أراضي الجنوب". ثالثا؛ يرى المجلس أنّ ألوية القوت اليمنية "الشمالية" التي تتبع نائب الرئيس اليمني، والتي تتواجد في وادي حضرموت، هي المعنية بدرجة أساسية، ووفق الأخلاق العسكرية والمسئولية القانونية، بخوض المعارك على أراضيها حتى يتم تحريرها من سيطرة مليشيات الحوثيين، فضلا عن أنّ القيام بمثل هذه المهمة كان أحد البنود الرئيسية لـ "اتفاق الرياض".

مساندة الإخوة

ولأنّ التطورات الأخيرة في شبوة خلقت واقعا جديدا، وعززت من حضور المجلس الانتقالي في المحافظة مرة أخرى، وبات حالياً هو اللاعب الرئيس، عقب خسارته في أغسطس 2019، لم يرفض المجلس بشكل حاسم المشاركة في المعارك التي يقودها

التحالف جنوبي مأرب والبيضاء في الشمال. وعبّر على لسان رئيسه مرارا استعداد المجلس "لمساندة الإخوة في الشمال" لمواجهة الحوثيين، وحالياً تشتبك ألوية العمالقة الجنوبية مع الحوثيين في مديرية حريب جنوبي مأرب، محققة انتصارات حاسمة. ومع ذلك من المرجّح أن تقتصر مشاركته داخل أراضي الشمال، بما يحقق "تأمين المناطق الجنوبية" الحدودية.

ينطلق المجلس بتصريحاته تلك من "شراكته الاستراتيجية" مع التحالف العربي، حتى تحقيق أهداف العملية العسكرية في اليمن. يُدرك المجلس الانتقالي الجنوبي أنّ التحديات التي تشكّلها جماعة الحوثيين ومخاطر توسّع نفوذها، سيهدد المجلس ونفوذه الحالي في الجنوب. يعتبر المجلس تهديدات الحوثيين امتدادا لأطماع إيران التوسعية في المنطقة. سبق وشنّ الحوثيون هجمات صاروخية استهدفت مطار عدن الدولي وقاعدة العند الجوية في لحج، وميناء عتق ومنشآت مدنية في شبوة، خسر فيها المجلس قيادات بارزة موالية له. لقد كشفت الجماعة الدينية المتشددة أنّها لن تتورع عن مهاجمة الجميع، حينما تملك المقدرة على ذلك. بالمقابل يزعم الحوثيون أنّهم يقاتلون "لاستعادة سيادة اليمن" وأنّ خصومهم مجرد "مرتزقة".

رفض الحوثيون في وقت سابق أي حوار مع المجلس الانتقالي الجنوبي على الرغم من أنّ المجلس لم يدعُ صراحة الحوثيين لأي حوار مباشر، إلا أنّ الزبيدي سبق وأبدى استعداد المجلس للتفاوض مع من يسيطر على شمال اليمن. اعتبر مراقبون ذلك إشارة للحوثيين، في حال سيطروا على مأرب. مؤخرا بدا المجلس أكثر تشددا في موقفه تجاه الحوثيين. دعا الزبيدي إلى تصنيف الحوثيين في "قائمة الإرهاب" وأعرب بأنّ المجلس لن يتفاوض مع الحوثيين في حال صنّفهم المجتمع الدولي كـ"جماعة إرهابية".

لقد أزعجت القوات الجنوبية الحوثيين بشكل كبير. تعرّض مقاتلوهم لهزائم كبيرة في جبهات شبوة وجنوب مأرب. إذ تقدّر التقارير مقتل ما يزيد عن 3300 من الحوثيين خلال 18 يوم من المواجهات. لكنّ انزعاج الحوثيين لا يكمن فقط من الخسائر البشرية في صفوفهم، إذ مثّل التقدّم العسكري للعمالقة إحباطا لمخططات استراتيجية طالما سعى الحوثيون لتحقيقها في سبيل تحسين شروطهم في أي مفاوضات سلام قادمة مستندين على قوة الأمر الواقع على الجميع. ربما كان الانتقام من أبوظبي، لأول مرة، هو السبيل لتنفيس غضب الجماعة. لا يتوارى الحوثيون عن ربط هجماتهم الأخيرة على الإمارات بدعمها للقوات الجنوبية في شبوة. *"هذا التطور يتعلق بالسياق الميداني في اليمن حيث تحول القتال المتصاعد مؤخرًا.. في محافظة شبوة وسط البلاد لصالح حلفاء أبوظبي."* كما يوضّح مارك غوتاليبه، المستشار في الجيوستراتيجية والمتخصص في قضايا الشرق الأوسط.

تضارب الأهداف

في خضم ذلك، برز المجلس الانتقالي الجنوبي كقوة سياسية وعسكرية لا يستهان بها. وعلى الرغم من أنّ العمالقة لا تتبع تنظيميا للمجلس بصورة مباشرة، إلا أنّ الطرفان نسقا بصورة جيدة، خلال المعارك الأخيرة، وفق مصادر سوث24.

ربما يرى بعض المراقبين أنّ هناك تعارض في بعض الأهداف بين التحالف العربي بقيادة السعودية والمجلس الانتقالي الذي يسعى لقيام دولة مستقلة في الجنوب. وبالتالي تعقّد هذه الجزئية إيجاد توافق متين لإدارة الأزمة اليمنية، أو تقف حاجزا أمام طمأنة الجنوبيين حول مستقبلهم السياسي والوطني. سبق وقادت هذه الخلافات لمعارك في شبوة وأبين في الأعوام الثلاثة الماضية.

في الساحة الخليجية يُمكن ملاحظة تفاوت واسع بين مواقف النخبة المثقفة هناك، بين من يرى أنّ من حق المجلس طرح مشروعه عقب استكمال عمليات التحالف في اليمن و "استعادة الدولة"، وبين من يرى أنّ الحل العملي يكمن في دعم قيام دولة في جنوب اليمن، في ظلّ عدم تواجد رغبة في الشمال لمواجهة الحوثيين. في حين يقف بعض الخليجيين إلى صف الحفاظ على "وحدة اليمن".

لطالما أرسل المجلس إشارات للقوى اليمنية الشمالية والأطراف الإقليمية والدولية، بشأن أهدافه السياسية والعسكرية، لم يتم اقتناصها بعد. مؤخرا جدد رئيس المجلس، على قناة الحدث السعودية، عرض رؤيته لمستقبل جنوب اليمن. وأعلن بوضوح أنه يدعم استفتاء للشعب هناك، تشرف عليه الأمم المتحدة. ظهر عيدروس الزبيدي متوازنا في طرح ملامح رؤية المجلس العسكرية والسياسية، كما سبق وأكّد موقف المجلس الداعم لعملية السلام التي يقودها هانس غروندبرغ، على أن يكون الانتقالي "طرفا أساسيا فيها بكل مراحلها".

في المحصلة، كانت رؤية المجلس العسكرية والسياسية ودعواته المتكررة، التي انطلقت في مضمونها من جوهر اتفاق الرياض، بمثابة المنقذ لإعادة تصحيح مسار المعارك، وتلافي الإخفاق الذي وقع به التحالف بقيادة السعودية، على الصعيد الميداني والسياسي. تصحيح المسار يشمل أيضا مؤسسة الرئاسة وملف الإرهاب والأمن في البحر الأحمر، ومستقبل العملية السياسية برمتها في اليمن.

توصيات:

- لا يمكن تحقيق اصطفافا حقيقيا في مواجهة الحوثيين، طالما والقوى التي مكنّت الجماعة من السيطرة على محافظات شمال اليمن، تدير القرار السياسي في الحكومة المعترف بها دوليا، إذ تتعثر مثل هذه الآمال، كلما حاول التحالف مقاربتها.
- إنّ المساعي الدبلوماسية "رفيعة المستوى" لإبقاء هذه الأطراف، وثيقة الصلة بالجماعات المتطرفة، خارج مسار "تصحيح المسار"، لن تحقق نتيجة عملية لـ "حرية اليمن السعيد".
- مقابل الالتزام الأخلاقي الذي قطعه المجلس تجاه "شركائه" في السعودية والإمارات أو حتى تجاه بعض القوى اليمنية المحلية، عليه أنّ يضع في الحسبان أنّ مستقبل جنوب اليمن وأمنه ومصلحته العليا، هي معيار هذه الشراكة.
- على المجلس الانتقالي الجنوبي تقديم رؤية متكاملة لعملية السلام لحل الأزمة اليمنية، لا تقتصر فقط على التأكيد على أهمية مشاركته في هذه العملية.

الحكومة "الشرعية" وطبيعة دورها السياسي والعسكري شمال اليمن

عزت مصطفى 11

الحكومة "الشرعية" وطبيعة دورها السياسي والعسكري شمال اليمن

عزت مصطفى

الحكومة أم السلطة؟

درج استخدام تسمية "الحكومة الشرعية" في اليمن للتمييز بين "الانقلاب" الحوثي والسلطة المنقلب عليها، وإن كانت هذه التسمية لأغراض الاستخدام الإعلامي أكثر منها للتمييز السياسي، إلا أن وضع السلطة الشرعية اليمنية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات ضمن هيكلها ما يزال ملتبساً نتيجة غياب المؤسساتية بصورة جلية خلال وجود معظم قياداتها في بلاد شتى، ما سَهَّل انحصار الصلاحيات بيد شخصيات محددة بعيداً عن الشرعية كهيكل دولة ودون أن تؤول المسؤولية إلى تلك الشخصيات بما تعنيه من مراقبة أداء ومحاسبة عليه.

ورغم أزمة غياب البرلمان كسلطة تشريعية عن المشهد السياسي إلا أنّ حضوره بحد ذاته كان يمكن أن يشكل أزمة أعمق من تغيبه لأسباب تتعلق بقدم مجلس النواب الذي أُنتخب آخر مرة قبل 19 عاماً، وأدت المتغيرات على الأرض إلى صعود قوى جديدة غير ممثلة فيه، وتباين مواقف الأعضاء ممن يدعم الحوثية ومن يؤيد "الشرعية" إضافة إلى التباين الحاصل بين الأعضاء أنفسهم من رافضي الانقلاب.

رافق ذلك ضعفًا واضحًا في السلطة القضائية المحكومة بالسلطة التنفيذية التي تملك الحق في التعيين في سلك القضاء حتى على مستوى أعلى الهرم القضائي. إلا أنّ الأزمة الأكبر داخل "الشرعية" تبرز في عدم وجود مرجعية دستورية واضحة لمسالكها. فالدستور القائم غير منسجم مع مقتضيات حالة الحرب وكثيرًا ما يتم اختراق نصوصه أو تجاوزها بداعي الحالة الطارئة ومقتضيات الظروف مع عدم وجود نصًا بديلًا موائمًا يضبط دورة حياة السلطة أو السلطات؛ ما سمح باستحواذ الأفراد على الصلاحيات التي توفرها السلطة على حساب المؤسسة التي يفترض أن يجسدها النص الدستوري؛ وهو ما أدى إلى نشوء حالة من الفرجة من قبل السلطة التنفيذية في محافظات الشمال غير المحررة على مستويات الرئاسة والحكومة والسلطات المحلية.

السلطات المحلية

في حين غطت السلطات المحلية في محافظات الجنوب المحررة جزءًا من الفجوة التي نشأت عن ضعف السلطات المركزية أو غيابها، ظلت بعض هذه المحافظات في حالة صراع داخلي نتيجة الخلل في النظام الدستوري بينها وبين المركزيات. خاصة مع زيادة التسارع من قبل قوى مُنَظَّمَة وشخصيات نافذة في الاستحواذ على الوظائف التي توفر صلاحيات تتيح لها نوعاً من السيطرة الاستباقية.

وإذا ما اعتبرنا التأثير السياسي "للشرعية" في محافظات الشمال يتمثل بالسيطرة على الأرض أو بتسيير الشؤون في نطاق التقسيم الإداري، فهذا التأثير ينعدم في المحافظات غير المحررة رغم كثافة التعيينات في كثير من مناصب مدراء العموم وتضخم الطاقم الوظيفي في درجات وكلاء المحافظات. ورغم التأثير الوحيد تقريبًا الذي تستطيع السلطات المحلية الشرعية في المحافظات غير المحررة إحداثه ويتمثل في وضع ضوابط لإمدادات الغاز المنزلي الذي يصل إلى السلطات الحوثية من حقول صافر بمأرب، إلا أنها لم تستغل هذه الميزة التي كانت تستطيع على أقل تقدير إلزام الحوثيين بشرائها بالعملة

القديمة بدلًا من بيعها لهم بالعملة الجديدة التي تتفاوت قيمتهما الشرائية، لتترك الشرعية بذلك فرصة للحوثيين الحصول على إيرادات كبيرة من خلال بيع الغاز للمستهلكين بأضعاف أسعار شرائه. إضافة إلى فوارق الصرف الكبيرة بين طبعتي العملة. وبحسب شركة صافر النفطية[9]، تقدر قيمة مبيعات الغاز إلى مناطق الحوثيين خلال عام 2020م، بما يزيد عن 191 مليار ريال استلمتها بالفئات الجديدة من الريال اليمني منخفض القوة الشرائية مقارنة بالطبعة القديمة.

أما الثلاث المحافظات المحررة جزئياً، فقد انفرد حزب الإصلاح إدارة الأجزاء المحررة من تعز ومأرب، ولعبت السلطة المحلية في الحديدة دورًا هامشيًا في تسيير الشؤون في المديريات المحررة في الساحل الغربي دون أن تحدث هذه السلطات أي تأثير في نطاق اختصاصها في مناطق سيطرة الحوثيين، بما في ذلك في مدينة تعز التي تفصلها عنها عشرات الأمتار.

لذا فالمتوقع، أن حالة عدم تأثير "الشرعية" على محافظات الشمال التي استمرت 7 سنوات سيطول أمدها مالم تتم مراجعة الإخفاقات السابقة، وتعلن حكومة المناصفة عن برنامج عملها وتنشر ميزانياتها السنوية، وتحدد الأدوار للسلطات المحلية سواء في المناطق المحررة أو غير المحررة.

التأثير العسكري

كان للجيش الوطني تأثيرًا كبيرًا في محافظات الشمال خلال العام 2016؛ حين كان يتقدم باطّراد نحو المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون خاصة باتجاه العاصمة صنعاء، إلا أن هذا التأثير بدأ يتراجع منذ ذلك الحين نتيجة توقف التقدم في مناطق نهم قبل أن تحدث انتكاسة كبيرة مطلع 2020 بالانسحاب المفاجئ منها ومن مناطق واسعة في محافظة الجوف لصالح الحوثيين الذي توغلوا حتى مشارف مدينة مأرب.

وباستثناء المناطق التي لم يجتاحها الحوثيون، فإن ما يعتبر قد حُررَ في تعز تتزايد الإشارات بتبعيتها للإخوان المسلمين مباشرة وليس لقيادة وزارة الدفاع. كما أن المناطق المحررة من الحديدة تسيطر عليها قوات غير محسوبة رسميًا على "الشرعية".

وباتت مدينة مأرب هي الحيّز الوحيد في الشمال الذي يمثل تواجدًا رسميًا لـ"الشرعية" ولو بشكل رمزي. ويبرز انعدام التأثير العسكري لها في الشمال باعتبار مدينة مأرب منطقة لم تُحرَّر عسكريًا من الحوثيين، الذين لم يتمكنوا من غزوها قبل تدخل التحالف العربي، بسبب مقاومة القبائل هناك لمحاولات اجتياحها. كما أن معظم المناطق المحررة في مأرب خلال 2015م و2016 عادت لتسقط خلال 2020 و2021.

ورغم أن السلطة الشرعية قد تستفيد سياسيًا من انتصارات ألوية العمالقة الجنوبية في مديريات جنوب مأرب، لكن الأرجح أن التحالف العربي قد لا يدفع إلى أن تعيد قوات الجيش الوطني السيطرة الميدانية على المناطق الشمالية التي تحررها ألوية العمالقة الجنوبية، خاصة مع تزايد المطالبات بتصحيح الأوضاع داخل الجيش الوطني الذي مُنِيَ في السنتين الأخيرتين بتراجعات عسكرية خطيرة شكلت تهديدًا على مستقبل مأرب. والأرجح، أن يتم تشكيل قوات جديدة لتأمين المناطق المحررة شمالًا من سكانها على غرار ما حدث بعد تحرير محافظات الجنوب، مع بقاء احتمالية تسليم المناطق التي تحررها العمالقة للجيش الوطني واردة، باعتبار العمالقة قوات هجومية وتترك تأمين المناطق التي تحررها لقوات غيرها.

[9] أزمة الغاز الخانقة.. ابتزاز حوثي وسعر الأسطوانة 14 ألف ريال (alarabiya.net)

والواضح من خارطة سير المعارك جنوب مأرب أن التحالف العربي استبدل خططه في مواجهة الحوثيين من إمكانية إحداث تغيير في مناطق الشمال بقوات الجيش الوطني، ليحل محل ذلك إمكانية إحداث هذا التغيير عن طريق قوات العمالقة الجنوبية التي تحظى بموثوقية أكبر.

ويمكن أن يستعيد الجيش الوطني دورًا تدريجيًا في التأثير شمالًا إذا ما استطاع التحول من حالة الدفاع إلى الهجوم، والاتجاه نحو صنعاء من مديريات مدغل ونهم لإكمال تكتيك الكماشة حول صنعاء من شمالها الشرقي، إذا ما افترضنا أن ألوية العمالقة الجنوبية ربما ستصل إليها مستقبلًا من جنوبها الشرقي إذا استمرت عملياتها في محافظات الشمال. وهذا الاحتمال بافتراض سير خط لألوية العمالقة: حريب؛ الجوبة؛ صرواح؛ ومنها باتجاه صنعاء.

في كل الأحوال، سيبقى التأثير العسكري للجيش الوطني شمالًا مرتبطاً بمدى تأثير التحالف العربي على نائب رئيس الجمهورية الفريق علي محسن الأحمر. فالأخير يظل الرجل الأول داخل الجيش متجاوزًا رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ منذ أن عُيّن الأحمر في فبراير 2016 نائبًا للقائد الأعلى قبل تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية بشهرين.

ورغم أن منصب نائب القائد الأعلى منصبًا مستحدثًا تجاوز الدستور المعمول به، إلا أنه بدا كضرورة ليحل الرجل محل رئيس الجمهورية على رأس هرم الجيش؛ إذ جاء تعيينه نائبًا للقائد الأعلى مقدمة لتعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية أيضًا. ومعلوم عدم وجود صلاحيات دستورية لنائب الرئيس على القوات المسلحة، فكان استحداث منصب عسكري مخالفًا للدستور لتجاوز العقبة الدستورية.

وتبرز قوة سيطرة الفريق علي محسن الأحمر على الجيش من خلال اختياره لقادة المناطق العسكرية وقادة الألوية، مع أن ذلك من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده. وتتبين هذه الإرادة في اختيار القادة العسكريين في أن معظم القادة يتولون مهامهم القيادية دون صدور قرارات تعيين جمهورية منشورة في وكالة الأنباء اليمنية سبأ، وهو ما يفهم أنهم يستلمون مزاولة عملهم العسكري بناءً على قرارات تكليف وليس تعيين. والتكليف مناط بنائب القائد الأعلى. ويتبين هذا مثلًا في عدم صدور قرار تعيين لقائد محور تعز منذ نوفمبر 2019 وحتى الآن، كما أن المنطقة العسكرية السادسة قد تعاقب عليها أكثر من قائد منذ فبراير 2020 دون قرارات تعيين.

توصيات

- إصدار "إعلان دستوري" مؤقت بظروف الحرب، يقوم بتحديد نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة) بتوافق طرفي "اتفاق الرياض" وفقاً لما تقتضيه ضرورة حالة الحرب ضد الحوثيين.
- تشكيل مجلس نيابي من 51 عضوا بالتوافق بين القوى المؤثرة على الأرض وخاصة القوى الجديدة، يحل محل مجلس النواب وفقاً للإعلان الدستوري (المحتمل).
- إلغاء منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وحصر التراتبية العسكرية برئيس الجمهورية يليه وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان.
- تعيين نائبين لرئيس الجمهورية لتعزيز وحدة الصف في الحرب ضد الحوثيين يمثلان مع رئيس الجمهورية مؤسسة الرئاسة، إلى حين انتهاء الحرب وانقضاء فترة سريان الإعلان الدستوري.

- إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وهيئة مكافحة الفساد، بما يضمن تفعيل دور السلطة القضائية كواحدة من السلطات الثلاث، ويعزز من الشفافية ويقوي دور الحكومة كسلطة تنفيذية.
- إجراء محاسبة سريعة ودقيقة داخل الجيش الوطني، وإحداث تغيير كبير في قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان وقادة المناطق العسكرية.
- ضرورة عودة مجلس الوزراء بكافة أعضائه إلى العاصمة عدن، وانتظام اجتماعه الدوري الأسبوعي.

قراءة في التطورات العسكرية في ضوء انتصارات شبوة

ثابت حسين صالح

قراءة في التطورات العسكرية في ضوء انتصارات شبوة

العميد: ثابت حسين صالح

مخاضات أولى:

لفهم أوسع للخارطة العسكرية الحالية، والتحولات التي حدثت في السنوات الماضية، واستشراف التطورات المستقبلية على الأرض، لا بد من العودة إلى نقطة محورية، وهي إعادة الهيكلة للقوات المسلحة التي جرى تبنيها في السنوات ما بين 2012 2013. وفقاً للجنة الهيكلة التي اعتمدها الرئيس هادي في قرار جمهوري حمل رقم (104) لسنة 2013، فقد تم تقسيم الجمهورية اليمنية إلى سبع مناطق عسكرية، على النحو الآتي:

1. المنطقة العسكرية الأولى ومقرّها سيئون ونطاق سيطرتها بوادي حضرموت كاملاً (الوادي والصحراء).
2. المنطقة العسكرية الثانية: تتمركز في ساحل حضرموت والمهرة *(المنطقة العسكرية الأولى والثانية كانتا تشكّلان منطقة عسكرية واحدة قبل عملية الهيكلة، وكانت تسمى "المنطقة العسكرية الشرقية").*
3. المنطقة العسكرية الثالثة: تتمركز في مأرب والجوف وشبوة.
4. المنطقة العسكرية الرابعة: تتمركز في عدن ولحج والضالع وأبين وتعز وإب؛ إلى منتصف محافظة إب تقريبا.
5. المنطقة العسكرية الخامسة: الحديدة وحجة.
6. المنطقة العسكرية السادسة: ونطاق سيطرتها صنعاء - صعدة.
7. المنطقة العسكرية السابعة: مقرها ذمار وتمتد حتى البيضاء.

الجدير بالذكر أن النطاق العسكري لصنعاء، وعلى وجه التحديد النطاق الشمالي-الغربي وصولا إلى الحديدة وصعدة، كان يُسمى قبل الهيكلة بـ "المنطقة العسكرية الشمالية الغربية" بقيادة اللواء علي محسن الأحمر. كما تم اعادة هيكلة القوات الخاصة والحرس الجمهوري وإلحاقهما بالمناطق العسكرية، وجزء منها سمي بقوات الاحتياط، مع استحداث العمليات الخاصة وقوات الصواريخ والحماية الرئاسية وفق القرار الجمهوري (105) لسنة 2013. بالنسبة للقوات الجوية والقوات البحرية بقيت عبارة عن قوات هامشية وغير ذي كفاية وتجهيزات وتقنيات عالية، وهذا ما أظهرته سنوات الحرب الأخيرة منذ 2015.

الخارطة العسكرية بعد 2015

بعد انقلاب الحوثيين واستيلائهم على الشمال ووصولهم إلى معاشيق، المقر الذي اتخذه الرئيس هادي بعد هروبه من صنعاء إلى مدينة عدن؛ تغيّر ميزان القوى العسكرية على الأرض تمامًا. فبينما احتفظت المنطقة الرابعة بنطاق انتشارها في عدن ومناطق الجنوب الأخرى ظلت محاور تعز وإب خارج نطاق سيطرتها عملياتيا. واحتفظت المنطقتان الأولى والثانية في حضرموت بنطاقهما الجغرافي (الوادي والساحل). الجدير بالذكر أن المنطقة العسكرية الأولى لم تشارك في الحرب لا من قريب لا من بعيد مع ظهور اتهامات لها بدعم قوات "الشرعية" خلال أحداث أغسطس 2019 ضد المجلس الانتقالي الجنوبي

في شبوة. أما المنطقة الثالثة فاحتفظت بمواقعها في مأرب وشبوة. وزادت هيمنة مأرب على شبوة بعد استيلاء وحدات موالية لحزب الإصلاح على شبوة، ولم يتغير هذا الوضع الا بعد تحرير شبوة من الحوثيين مؤخرا.

بقية المناطق العسكرية؛ الخامسة والسادسة والسابعة، أصبحت عملياً تحت سيطرة الحوثيين وإن بقيت مجرد مُسمّيات هيكليّة فقط مع "الشرعية" أيضا مثلها مثل محافظي المحافظات "الشرعيين" الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

وبجانب القوات العسكرية الرسمية السابقة، فقد ظهرت تشكيلات جديدة في معظم المناطق. تم تشكيل محور تعز، وهو محور يتبع حزب التجمع اليمني للإصلاح، وتم في اطاره تشكيل وحدات جديدة معظمها من خريجي المعاهد الدينية (تُعرف بالمعاهد العلمية) وجامعة الإيمان، وجميعها مراكز تُشرف عليها القيادات الدينية المتشددة في حزب الإصلاح، ويتم فيها تأهيل أتباعهم.

بعد تصفية الحوثيين لحليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، لجأ ابن أخيه، طارق صالح، وهو قائد سابق للقوات الخاصة والحرس الخاص بالرئيس، إلى المناطق المحررة، وقام بتشكيل قوات جديدة عُرِفت بـ "حراس الجمهورية"، ومعظمهم من بقايا الحرس الجمهوري الذي كان أسسه الرئيس السابق، بالإضافة إلى المقاومة التهاميّة. وشاركت هذه القوات في المواجهات مع الحوثي في الحديدة التي كانت قوتها الضاربة قوات العمالقة الجنوبية.

ميزان القوى الراهن

في الوقت الراهن، يخضع الجنوب عسكرياً، تقريبا، لسيطرة القوّات الجنوبيّة المتمثلة في المنطقة العسكرية الرابعة والقوات التي جرى تشكيلها بعد الحرب: الأحزمة الأمنية، والنخبتين الشبوانية والحضرمية وقوات العمالقة الجنوبية والصاعقة ووحدات الأمن، باستثناء وادي حضرموت والمهرة إلى حدّ ما. السّيطرة في وادي حضرموت ما زالت لقوات المنطقة العسكرية الأولى التي يتوزّع ولاؤها بين حزب الاصلاح والحوثيين مع تواجد وتأثير ملموس أيضا للجماعات "الإرهابية". وذات الشيء بالنسبة إلى محافظة المهرة، فوضعها غير واضح حتّى الآن؛ ويحاول حزب الإصلاح أن ينشط فيها عن طريق تيار يقوده العميد السابق علي سالم الحريزي، فضلاً عن بعض الألوية الموالية للرئيس هادي؛ بما فيها التي ما زالت متعسكرة في شقرة بأبين، ولكنّها ضعيفة. بمعنى أننا نستطيع أن نقول أنّ قوات الشرعيّة إجمالا بما في ذلك "الجيش الوطني" في مأرب وتعز وحجة موالية لحزب الإصلاح أكثر بكثير مما هي موالية للرئيس هادي. بعد التطورات الأخيرة في محافظة شبوة، حدثت بعض التغيّرات في انتشار القوات العسكرية، حيث عادت شبوة إلى سيطرة القوات الجنوبيّة، وكذلك مديريّة حريب في محافظة مأرب.

الخيارات العسكرية المطروحة في المرحلة القادمة

يبدو الحوثيون حاليّا في وضع مريح بالنسبّة لتموضعهم في الشمال، فهم في موقف الدفاع، حيث تقوم استراتيجيتهم على الأرض في اتجاهين: التمسك بالمناطق التي يسيطرون عليها، ثم تحصينها عن طريق إحكام السيطرة الشاملة عليها. والتوسع، من خلال استكمال السيطرة على ما تبقى من مناطق الشمال كمجمع مدينة مأرب والساحل الغربي ومحور تعز؛ إذا

استبعدنا – وفقاً للمنظور العسكري في إدارة المعارك – عدم وجود تنسيق وتعاون غير مُعلن بين الحوثيين وقيادة حزب الإصلاح، كما سبق لقيادات عسكرية توجيه اتهامات صريحة بذلك.

يحاول الحوثي أيضاً الاستفادة من خياراته الأخرى في سبيل تحقيق مكاسب على الأرض أو لتحقيق مكاسب تفاوضية وإعلامية تتمثل في إطلاق الصواريخ الباليستيّة والطيران المسير على دول الخليج - التي تقود التحالف - للضغط عليها في سبيل رفع الغطاء عن القوات على الأرض، وقد يترافق مع ذلك قيامه بأعمال تخريبية، واستهدافات أمنية ضد معارضيه داخل المناطق المحررة وخاصة ضد الجنوب.

بالنسبة لخيارات "الشرعية" [الحكومة المعترف بها دوليا]، فيمكن الحديث عن خيارات التحالف، باعتباره الذي يقود الحرب، وباعتبار "الشرعية" لا خيارات لها، لأنّ تجربة السبع سنوات، لم تؤهل أن يكون لـ "الشرعية" خيارات مستقلة؛ بسبب أنه لا وجود حقيقي مؤثر لها على الأرض، فلا هي حققت انتصارات ولا هي استطاعت الحفاظ على المناطق التي كانت تحت سيطرة قواتها.

في الجهة المقابلة، ما زال لدى التحالف و"الشرعية" خيارات مفتوحة، سواء أكان من خلال استمرار الضربات العسكرية الجوية على مواقع وقواعد الحوثيين واستهداف قياداتهم الرفيعة أو عن طريق تحريك الجبهات، ومن ضمنها: جبهة الحديدة حيث يُمكن توجيه قوات الساحل الغربي؛ بما فيها قوات العمالقة الجنوبية، لإعادة فتح الجبهة والاستيلاء على الحديدة. هذا الخيار الأول.

أحد الخيارات المهمة أيضا في مواجهة تصعيد الحوثي هو تحريك الجبهات في مأرب وتعز والجوف وحجّة. لكن كل هذه الخيارات مرهونة بموقف القوات الموالية "للشرعية" (الجيش الوطني)، ومدى اتساقها مع استراتيجية التحالف ومع القوات الأخرى التي يمكن أن تساند تلك العمليات، مع أو ضد. وهذا يعني أنّ تنفيذ اتفاق الرياض سيحتل أولوية قصوى من خلال إجبار كل القوات العسكرية العودة الى مواقعها السابقة وكما كانت عليه في العام 2019. بمعنى آخر: القوات المتواجدة في شقرة وفي وادي حضرموت وحتى في شبوة، سينبغي عليه التوجه إلى الجبهات، على أقل تقدير إلى محافظتي مأرب والبيضاء القريبتين.

السيناريوهات المتوقعة لإنهاء الحرب

بعد التطورات الأخيرة في محافظة شبوة، ودحر المليشيات الحوثية من كل مناطقها وفي زمن قياسي، وصولاً إلى تحرير مديرية حريب في مأرب، هناك من يطرح ضرورة تحرك ألوية العمالقة الجنوبية لتحرير بقيّة مأرب، على أقل تقدير الجزء الجنوبي منها: العبديّة والجوبة. لكن هذا يظل مرهونا بخارطة القوى والمواقف هناك. فموقف قوات "الجيش الوطني" من المعارك، ما زال غامضاً، ويشي بالكثير من الدلائل والتعقيدات وفقدان الثقة.

وفقا لتجارب الحرب مع الحوثيين، فإنّ المواجهات العسكرية هي اللغة الوحيدة التي يفهمونها، والسيناريو العسكري يقتضي إلحاق هزيمة كبيرة بالحوثيين أو على الأقل تقدير في بادئ الأمر السيطرة على الحديدة ومأرب كاملة وتعز وإب. وفي حالة الوصول إلى هذا المستوى من السيطرة ربّما قد يجنح الحوثيون إلى تسوية سياسيّة معقولة. بمعنى آخر: التحالف والقوى المناهضة للحوثيين وخاصة في الجنوب لن يقدموا على أيّ تسوية سياسيّة إلا من موقف قوّة وليس من موقف

ضعف. سيبقى التحرك العسكري بالطبع مرتبطاً دائماً بالقرار السياسي، والحرب هي وسيلة أخرى من وسائل السياسة، ولا بد للحرب أن تنتهي.

والسؤال العريض الذي يطرح نفسه دائماً: إلى متى ستستمر المواجهات؟ ما هي الخيارات اللاحقة؟ وما هي السيناريوهات المُتوقعّة لإنهاء الحرب ولإنهاء الأزمة؟

يبدو أنّ المؤشرات، فضلاً عن التجارب من السبع سنوات الماضية في المجال السياسي والعسكري تفيد بأنه إذا بقي التحالف معتمدا على نفس السياسات والآليّات والأدوات السّابقة كما هي؛ فإنّ الحرب ستظل مفتوحة، بمعنى أنها ستكون حرب استنزاف طويلة الأمد، وحرب إرهاق وإضعاف وإفقار ومآسي للجميع.

تبقى السناريوهات السياسيّة الدولية مهمة بالتأثير على سير القرارات العسكرية، وهي مرتبطة بالموقف الأمريكي بدرجة أساسية، وبشكل عام، تعلو وتهبط معه. وقد مر الموقف الأمريكي من الأزمة اليمنية بتحولات وتبدلات كثيرة خلال السنوات الماضية[10]. ففي عهد إدارة الرئيس السابق ترامب تركزت المساعدة الأمريكية للتحالف في الجوانب الاستخبارية والإعلامية والدبلوماسية وعدم الضغط غير المبرر على التحالف. لكن في عهد الرئيس الأمريكي الحالي بايدن فقد تغير الموقف كلياً في البداية، حيث مارس ضغوطاً كبيرة على التحالف لوقف عملياته، فاستغلها الحوثيون بالتصعيد العسكري، حتى فُهِم على أنه تشجيع أو ضوء أمريكي أخضر للحوثيين في استمرار الحرب. بعد سلسلة محاولات إقناع الحوثي بمبادرات السلام، ودون أي نتيجة، يبدو أنّ التحالف حصل على الضوء الأخضر، فعاد طيران التحالف إلى استهداف مواقع الحوثيين في كل مكان.

على كلٍ، عاد الملف اليمني إلى موقع أدنى في قائمة الولايات المتّحدة بعد خفوت حماس الإدارة الجديدة، مع تعقيداته الكبيرة، وانشغالها الكبير بقضايا تبدو لها أكثر أهمّية، مثل: الملف النووي الإيراني، أزمة كوريا، وأزمة أوكرانيا. ناهيك عن مشاكل أخرى تجعل الملف اليمني دائماً ثانويا بالنسبة لها. ويبقى الأمر في نهاية المطاف مرتبط باتخاذ الولايات المتّحدة موقفا سياسيّا حازماً للضغط على إيران وضمنيا على الحوثيين في سبيل وقف الحرب وإيجاد حل سياسي في اليمن، خصوصاً إذا جاء ضمن تسويات سياسّة شاملة للمنطقة.

ومن وجهة نظرنا، تبقى فرص التّسوية السياسّية في هذه الحالة قائمة، ولكن لن تكون جذرية وشاملة للمشكلة إذا لم يتم وضع في الاعتبار أس الصراع والقضية الأساسية، وهي المشكلة بين الجنوب والشمال حول موضوع الوحدة. وتبقى قضيّة الخلاف بين إيران والسعودية، والحوثيين والسعودية، والحوثيين والاصلاح، والحوثيين والشرعيّة؛ جميعها قضايا ثانوية جانبيّة، وقابلة للحل، مقارنة مع القضيّة الرئيسية: الصراع المزمن بين الجنوب والشمال، الذي يجري التحايل على أي مبادرات أو جهود لتسليط الضوء عليه.

[10] بايدن وحرب اليمن: السياق الطويل لتحولات الموقف الأمريكي - Carnegie Endowment for International Peace

التداعيات الإقليمية بعد التطورات في شبوة

أمين شنظور

التداعيات الإقليمية بعد التطورات في شبوة

أمين شنظور (اليافعي)

نظرا لموقع شبوة المحوري على خارطة الصراعات المحلية والإقليمية منذ العام 2015، كان من الطبيعي أن تؤدي التغيّرات الجذرية في سلطتها المحلية إلى تغيّرات واسعة وسريعة في موازين القوى على الأرض، فيكون لذلك تداعياته الإقليمية الكبيرة والسريعة أيضاً، بلغت ذروتها في محاولات متكررة للحوثيين لاستهداف دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد تحولت اليمن، منذ العام 2011 تحديداً، إلى أحد أبرز الساحات في المنطقة التي يتركز فيها بشدّة أكثر من مستوى من الصراعات الإقليمية. ومن وجهة النظر الإقليمية فإنّ الصراع في / على اليمن ينطلق من رهانين أو بُعدين: إيجاد حليف قوي على الأرض لاستخدام البلد أو منع استخدامه كمنصة للاستهداف وتصدير الفوضى، والاستفادة من الملف اليمني على طاولات المفاوضات ضمن المفاوضات العسيرة حول ملفات إقليمية أخرى، لعل أبرزها الملف النووي الإيراني.

التطورات في شبوة وتداعياتها الإقليمية

يحاول هذا التحليل استعراض أبرز التداعيات الإقليمية والنتائج المُحتملة على ضوء التطورات الأخيرة في شبوة والتي يبدو أنها ستنقل مسار الصراع في اليمن إلى مراحل جديدة ومختلفة.

بعد يوم واحد من إعلان ألوية العمالقة الجنوبية استكمال تحرير مديريات شبوة من قبضة الحوثيين، كان الناطق الرسمي باسم التحالف، العميد ركن تركي المالكي يُعلن من عاصمة محافظة شبوة عن استراتيجية التحالف للفترة القادمة من خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المحافظ الجديد عوض الوزير العولقي. بدت التحولات في شبوة وكأنها انطلاقة جديدة لعمليات التحالف في اليمن. سمّى المالكي هذه الاستراتيجية بـ"حرية اليمن السعيد" التي أعلن عن انطلاقها من شبوة من خلال تحريك كل الجبهات والمحاور لـ"تطهير تُراب اليمن" من أجل الوصول إلى نمائه وازدهاره. ومن خلال اللغة المنمقة، والوعود الكبيرة، يبدو أن التحالف الذي تقوده السعودية مصمم على مواصلة قيادة المعارك ضد الحوثيين، متهماً إياهم برفض طريق السلام والبناء، ومتهماً إيران بتهريب الأسلحة للحوثيين عبر ميناء الحديدة.

تبدو هذه الاستراتيجية أقرب إلى وجهة النظر السعودية الثابتة من الأزمة اليمنية، وهي الاستراتيجية التي تدخّل على ضوئها التحالف في اليمن تحت عاصفة اسماها "الحزم والأمل"، لإعادة نخبة الشرعية - وهي خليط من القوى التقليدية التي توالي السعودية - إلى صنعاء والحيلولة دون أن يكون لإيران موطئ قدم في اليمن، وكما تأمل السعودية.

تبدو الاستراتيجية الإماراتية مختلفة بعض الشيء، إذ تشاركت مع السعودية هدف تحرير شبوة عن طريق تحريك قوات العمالقة التي تدعمها وتشرف عليها، بعد أن تم إزاحة المحافظ الموالي للإصلاح (محمد صالح بن عديو)، الذي حول شبوة إلى منصة لمهاجمة دور الإمارات وحلفائها. وبهذه المشاركة استطاعت أن تستعيد علاقتها بالسعودية بعد مرحلة من الفتور والتباينات تحت الطاولة حول طريقة إدارة الملف اليمني[11]، كما ضمنت لحلفائها استعادة نفوذهم على المحافظة. لكن فيما يتعلق بفتح جميع الجبهات ومنها الذهاب إلى عمق مناطق الشمال، بدت الإمارات غير متحمسة لذلك، ويبدو أنها قد أعادت

[11] Noel Brehony (2020). The UAE's Role in the Yemen Crisisin Day, S.W. and Brehony, N. (Ed.), Global Regional and Local Dynamics in the Yemen Crisis, Springer Nature Switzerland AG, Cham, Switzerland, pp. 142-143.

مراجعة استراتيجية تدخلها في اليمن على ضوء حصاد سبع سنوات مريرة[12]، على الرغم من مشاركة نخبها للاعتقاد السائد بأن "الانتصار على الحوثي هو في النهاية انتصار على إيران"، وكما يُعبّر مقربون من السلطات الحاكمة.

في المقابل، راهنت إيران على إحراز الحوثيين لانتصارات كبيرة في اليمن لتعزيز موقفها المتعنّت في مفاوضات فيينا حول ملفها النووي، خصوصاً بعد وصول رئيس متشدد إلى رأس السلطة (إبراهيم رئيسي)، يسعى إلى تعزيز استراتيجية الحرس الثوري الإيراني في المنطقة، وهو ما تزامن مع تعنت حوثي أمام كل مبادرات السلام، وتصميمه على إسقاط مأرب على الرغم من المناشدات الدولية الداعية إلى وقف هجماته على المدينة[13]. كذلك مثّل موت حسن إيرلو العضو السابق في الحرس الثوري وسفير إيران لدى الحوثيين في نهاية شهر ديسمبر 2021[14]، ثم فقدان الحوثيين للسيطرة على أجزاء واسعة من شبوة، ضربة استراتيجية لطموحات إيران والحوثيين الساعية إلى إسقاط مأرب والسيطرة على مناطق الموارد ثم التحرك صوب بقية محافظات الجنوب. كما ساهمت عملية الحسم السريع في هز صورة المليشيات الحوثية نفسياً ومعنوياً بعد الانتصارات السريعة التي حققوها خلال العامين الماضيين.

بعد إعلانها الانسحاب من اليمن في العام 2019، حاولت الإمارات أن تُقلل من تداعيات ومخاطر الصراعات الإقليمية المفتوحة، فعملت على إيجاد منصة لإدارة التوازنات بين الدول الإقليمية المؤثرة والمتصارعة من خلال التركيز على التعاون في المجالات الاقتصادية، مستفيدة من الإنهاك الاقتصادي الذي طال جميع الدول بعد أزمة كورونا، ومستبقة وصول الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض، الذي أعلن عن أجندة تتعارض تماماً مع سياسات التحالف العربي. على أن الاتفاقات الأخيرة التي عقدتها الإمارات مع السعودية بعد تأزم موقف الأخيرة في مأرب وشبوة خلال الأشهر الماضية، وقادت إلى تحريك قوات العمالقة الجنوبية – التي تشرف عليها الإمارات لتدارك الهزائم المتوالية، أثارت حفيظة الحوثيين والإيرانيين، فبدأ الرد من خلال خطف السفينة الإماراتية "روابي" في البحر الأحمر. وفي يوم 17 يناير 2022 استهدف الحوثيون عدد من المواقع الإماراتية بصواريخ بالستية وطائرات مسيرة سقط على إثرها عدد من المدنيين بين قتيلٍ وجريح، وهو اليوم الذي اجتمع فيه وفد من الحوثيين مع الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأدميرال علي شمخاني في طهران[15]. مع إن البعض يُشير إلى أن مصدر الإطلاق كان من إيران وليس من اليمن[16]. إن صح ذلك، يبدو تبني الحوثيون للعمليات يأتي ضمن الخدمات التي يقدمونها لإغراء إيران في استمرار التحالف معهم. رد التحالف على هذه الهجمات بقصف جوي مكثّف لصنعاء ومدن أخرى تقع تحت سيطرة الحوثيين، وسقط على إثرها عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين.

مسارات دائرية

تبدو الإمارات في مركز التداعيات الإقليمية بعد التطورات الأخيرة في شبوة. يسعى الإيرانيون والحوثيون إلى تحييدها عن الانخراط في النزاع اليمني لدورها الفاعل والحاسم، ويراهنون على ضربات خاطفة، بتكلفة منخفضة، وذات تأثيرات واسعة. على أن الإمارات قد تمتص مثل ردات الفعل هذه، وتستطيع تطوير آلية لحماية مجالها الجوي؛ وكما فعلت إسرائيل مع هجمات حزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية، فضلاً عن أن الاستهداف يمنحها فرصة تعميق علاقاتها مع المجتمع

[12] @Abdulkhaleq_UAE | Twitter

[13] Jeremy M. Sharp (November 23, 2021). Yemen: Civil War and Regional Intervention, Congressional Research Service.

[14] حسن إيرلو: وفاة سفير إيران لدى حكومة الحوثيين بعد إصابته بفيروس كورونا - BBC News عربي

[15] المسيرة - عاجل#" :Twitter auf المسيرة_عاجل | رئيس الوفد الوطني محمد عبدالسلام يعقد لقاء في طهران مع الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني

[16] Houthi Strikes on UAE Open Another Front in Yemen War | The Washington Institute

الدولي الأوسع، اتضح من خلال بيانات التضامن معها، واستثمار كل ذلك في صالح المضي قدماً في إنجاز صفقات مهمة أبرزها صفقة طائرات F-35 الأمريكية.

في الوقت ذاته، تسعى أبو ظبي إلى حشد الرأي الدولي والإقليمي لتصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، خطوة قد لا يرى فيها البعض مردود ذات أهمية في مجرى الصراع الشامل. لكن إبعاد الحوثي عن مناطق الثروة، كما يحدث حالياً في مأرب، وتموضع حلفاء الإمارات كالفصائل المختلفة التي تتبع المجلس الانتقالي، وقوات طارق صالح، في معظم الجبهات التي تواجه الحوثي، وكل ذلك يأتي في سياق رفض الحوثي المطلق لكل مبادرات السلام المعروضة، قد يضعه تحت ضغوط وتحديات هائلة تؤدي في الأخير إلى إضعافه وتقليم أضافره، فلا يُشكِّل بالتالي قيمة كبيرة في حسابات إيران الإقليمية خصوصاً إذا ما قارناها بحجم المصالح التجارية التي تجمعها مع دولة كالإمارات، وسعت الأخيرة - من خلال سياستها البرغماتية - إلى مساعدتها على إيجاد صفقة مناسبة تتعلق بالمفاوضات حول برنامجها النووي.

على الجانب الآخر، ستحاول السعودية استثمار الانتصارات الأخيرة للتقدم صوب مناطق في عمق الشمال، وإعادة الشرعية الحالية إلى صنعاء. على إن عدم وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الأزمة اليمنية تمتد إلى السياسي؛ كإجراء تغييرات جذرية في هيكل الشرعية، ورفع الأزمة اقتصادية، سيؤدي بالضرورة إلى عودة خلافات العاصفة داخل الصف الذي يواجه الحوثي، الأمر الذي يستغله الأخير في ترتيب صفوفه وإعادة الكرة مرة أخرى للسيطرة على مناطق جديدة، وكما حدث طيلة السنوات الماضية. على الأرض، ستكون المحصلة أشبه بصفر لو استمرت إدارة الأمور على طريقة السبع سنوات الماضية، ومن قِبل شخصيات هزيلة وفاسدة في الشرعية وقوى تقليدية. لكن كل ذلك سيعمل على إطالة أمد الحرب، وتناسل الأزمة اليمنية في أزمات متعددة: إنسانية، واقتصادية، واجتماعية، وتعميق الأزمة الإنسانية المأساوية بصورة أكثر فداحة. ومثل هذه الشروط تجعل الإمارات تتردد كثيراً في الانخراط مرة أخرى في الملف اليمني بشكلٍ مكثّف، وعلى غرار التدخل في العام 2015، حتى مع استمرار الاستهدافات التي قد تتعرض لها من قِبل الحوثيين.

على مستوى الدول الإقليمية الأخرى، تبدو مصر أكثر ترشيحاً للدخول على خط الأزمة اليمنية خلال الفترة القادمة، خصوصاً مع قلقها المتزايد من تنامي التهديدات في البحر الأحمر، وتخففها من أثقال ملفات عديدة، وقد حملت زيارة الرئيس السيسي إلى الإمارات في الأيام الأخيرة دلالات كثيرة. وبالنسبة لتركيا التي كانت منخرطة في الملف اليمن يبدو أن دورها حالياً يتم "تصفيره" على الأقل حتى تخرج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، ومعه سيتركز دور قطر في الجوانب الإعلامية ومحاولات إسناد جناح حزب الإصلاح داخل الشرعية اليمنية، مع التنسيق مع جماعة الحوثيين وإيران لتنفيذ أهداف مشتركة في المنطقة. أما عُمان التي لمع نجمها في موسم مبادرات السلام، ولم تُفلِح في إقناع الحوثيين بالقبول بالعروض المطروحة، ستكتفي في توفير منصة لعقد اللقاءات بين أطراف الصراع المحلية والإقليمية، ومراقبة التطورات في محافظة المهرة اليمنية، وهي تطورات في حال حدثت قد تدفعها إلى تبني مواقف مختلفة.

توصيات:

- تتطلب العملية الشاملة لإحلال السلام فهم أعمق للديناميكيات الإقليمية المحركة، والعناصر الأكثر فاعلية التي قد تُساهم في إحداث انفراجات كبيرة ومفاجئة في مسار جهود حل الأزمة اليمنية.
- ضرورة فهم أنّ استمرار الصراع بلا نهاية، مع استمرار المعاناة الإنسانية في كل مناطق اليمن سيكون له تداعيات كبيرة إقليمياً، وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- الالتزام بعدم استهداف المدنيين، وضرورة تجريم أي استهدافات من هذا النوع.

آفاق جهود السلام في ضوء التطورات العسكرية في مأرب وشبوة

فرناندو كارفاخال

آفاق جهود السلام في ضوء التطورات العسكرية في مأرب وشبوة

فرناندو كارفاخال

إنّ الحقائق العسكرية والسياسية الجارية على الأرض تشكل تحديات أكبر لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غروندبرغ. لقد تحولت المعادلة السياسية الآن من مطالب الحوثيين من أجل إجراء محادثات ثنائية مع السعودية والأمم المتحدة وممثلين عن صنعاء وحكومة هادي إلى إدراج أطراف جديدة مثل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي اتسع دوره العسكري على امتداد جبهات جديدة.

وبعد مرور سبعة أعوام تقريبا على بداية الصراع المسلح الحالي في اليمن، يتحول الزخم مجددا على نحو يرفع مساحة الأمل في آفاق جهود السلام المتجددة. العملية التي تجمدت في أعقاب اتفاقية ستوكهولم في ديسمبر 2018 التي سحقت الآمال الشاهقة للتقدم، تشهد الآن فرصًا جديدة حيث تحتشد الحكومات الغربية وراء غروندبرغ وأطراف أخرى ينحتون أدوارهم الخاصة على نحو يجعل الطاولة أكثر اتساعًا. وبينما يكتسب خصوم الحوثيين في الجنوب والساحل الغربي زخما في ميدان المعركة، نجد أن التدخل الخارجي يواجه مجددًا مخاطر خسارة النفوذ في ظل تنامي المخاوف المتعلقة بتأثير ذلك على المدنيين.

لقد أخفقت عملية تجديد محادثات السلام كنتيجة مترتبة عن تحديين رئيسيين: الأول هو النفوذ الذي يتمتع به الحوثيون الذين يتخذون من صنعاء مقرًا لهم مما منح المتمردين اليد العليا في إملاء شروطهم لبدء المحادثات. الثاني هو أن تضارب المصالح داخل حكومة الوحدة أعاق تشكيل جبهة موحدة ضد الحوثيين الذين استفادوا من ذلك بطلب المزيد من الشروط الملائمة لهم. وتستهدف التطورات الأخيرة حدوث توازن جديد لا يقتصر فحسب على إحداث تحول في القوة الدافعة المرتبطة بالخطوط الأمامية ولكن يتعلق أيضا باكتساب نفوذ يسهل العودة إلى إطار الأمم المتحدة لمحادثات السلام. يجب على المجتمع الدولي التعرف على أوجه القصور التي تشوب الدبلوماسية المكوكية، لا سيما في الوقت الذي يواصل فيه الحوثيون رفضهم للاجتماع مع غروندبرغ والسماح لأطراف يمنية بتشكيل التوازن الذي يمهد الطريق نحو محادثات السلام.

أهداف السلام

ويبدو أن تحديد أهداف السلام يماثل درجة التعقيد المرتبطة بتوقع أن يقوم الرئيس بايدن بـ "إنهاء الصراع في اليمن". وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، فشلت العملية التي تقودها الأمم المتحدة جراء نقص التفاهم حول كيفية تعريف كل طرف للسلام، وما يتوقعه كل منهم من وضع نهاية الصراع. وطالما استمر إخفاق هؤلاء الذين يحاولون تسهيل الوساطة في فهم مظالم ومصالح كل طرف، ستظل جهودهم تواجه تحديات تتسبب فقط في إطالة أمد الصراع المسلح.

إن الجهود الرامية إلى توحيد صفوف خصوم الحوثيين، على شاكلة اتفاق الرياض عام 2019، فشلت في تحقيق التوقعات لسبب رئيسي مفاده تردد المملكة السعودية للضغط على الأطراف من أجل تنفيذ بنوده. والآن، بعد أن قامت السعودية بتسهيل استبدال محافظ شبوة، وبعد انتشار القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي لمواجهة قوات الحوثيين، بدأ المد في التحول. ويجب أن يؤدي هذا الزخم إلى دور سياسي أكبر للعناصر الجنوبية باعتبارها جزءا من حكومة الوحدة. وربما لا يرى المجتمع الدولي التصعيد ضد الحوثيين على امتداد الخطوط الأمامية خيارًا مفضلًا ولكن ينبغي أن يدرك في هذه اللحظة أن الاعتماد على الدبلوماسية فحسب لن يسرع وتيرة العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن الدور الجديد لعناصر سياسية وعسكرية جنوبية يبعث رسالة مُقْنعة إلى كل من التحالف وقوى الغرب مفادها أن معالجة مظالم الجنوب يُسّهل استهداف الحوثيين في أكثر نقاط ضعفهم للبدء في تعطيل قوتهم الدافعة. قبل عملية "إعصار الجنوب" التي انطلقت أواخر ديسمبر 2021، فقدت القوات العسكرية تحت قيادة الحكومة المعترف بها دوليا مساحات كبيرة من الأرض أمام الحوثيين، بعد أن قامت القوات الحكومية بترك مواقعها أو الانسحاب لتجنب المواجهات مع الحوثيين في جنوب البيضاء وغرب شبوة. بيد أن استقرار المحافظات الجنوبية بما يتوافق مع تنفيذ اتفاق الرياض يجعل القوات الجنوبية الآن قادرة على مواجهة الحوثيين الذين لن يستطيعوا بعد الآن استغلال الصراع بين فصائل الحكومة.

وربما تكون أهداف الأمم المتحدة من إبرام اتفاق شامل بعيدة المنال، لا سيما في أعقاب انهيار خطة ستوكهولم حيث اتضح أن الدبلوماسية فحسب لا تستطيع بناء جسور الثقة بين الأطراف اليمنية. من الواضح أن الحوثيين يؤمنون بأن الانتصارات العسكرية هي السبيل لكسب النفوذ في المفاوضات، ولذلك فإن عدم الاعتداد بالانتصارات العسكرية التي حققها خصوم الحوثيين سيمثل خطأ جسيمًا سوف يتسبب في نتائج عكسية لجهود المبعوث الأممي الخاص. وربما لا يلوح في الأفق انتصار عسكري نهائي، ولكن لا شك أن موازنة الحوثيين لخياراتهم سوف تختلف باختلاف الزخم على الأرض.

الخيارات الراهنة

لا يمكن لخصوم الحوثيين تجاهل فتح فرص جديدة. ثمة مشكلة تعرقل تشكيل جبهة موحدة اليوم تتمثل في النهج الذي تتبعه أطراف فردية بعضها يتبنى أجندات تروج لها حكومات غربية من أجل الحصول على دعمها بدلا من تحريك المجتمع الدولي نحو تحقيق المقاربة التي يرغب فيها طرف ما على غرار ما فعله المجلس الانتقالي الجنوبي خلال الشهور الأخيرة.

وعلاوة على ذلك، ما يزال المجتمع الدولي منقسمًا بشأن نهج عملية السلام. من ناحية، تطلب وكالات الإغاثة الإنسانية وضع أولية لعملياتها لمعالجة الأزمة الاقتصادية العميقة. وعلى مدار الأعوام السبعة الماضية، أثرت تلك المقاربة بشكل غير مباشر على اقتصاد الحرب وإطالة الصراع وتفاقم الأزمة الإنسانية ذاتها. وعلى الجانب الآخر، أدت الدبلوماسية المكوكية فحسب إلى منح المزيد من الوقت للحوثيين وحزب الإصلاح للمناورة وانتظار أوضاع أكثر ملاءمة للترويج لمصالحهم الفردية.

إن انهيار خطة ستوكهولم، لا سيما فيما يتعلق بتسليم ميناء الحديدة والحصار المفروض على تعز، منح الحوثيين انتصارًا ملموسًا في عيون أنصارهم وحافظ على أرباحهم من خلال احتكار تسليم المساعدات الإنسانية في المناطق القابعة تحت نطاق سيطرتهم.

الاستيلاء على سفينة تجارية تحمل علم الإمارات قبالة ساحل الحديدة، وهجمات الطائرات المسيرة التي شنها الحوثيون على أبوظبي يرتبط بالمعارك المستمرة جنوب مأرب وغرب شبوة. انتقام الحوثيين، الذي جاء في أعقاب الهزائم التي تكبدوها على أيدي القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، يستهدف تحويل الانتباه العام والضغط على أعضاء التحالف لسحب الدعم العسكري والسياسي للقوات المنافسة. بيد أنه ليس من المرجح أن يقوم أعضاء التحالف مجددًا بسحب الدعم المادي للقوات الجنوبية. ستواصل السعودية والإمارات، قطعيا، التعامل مع إيران من أجل تقليص تهديد الحوثيين لمناطقهم. يبقى أن نرى إذا ما كانت إيران مستعدة للتضحية بالتقدم في محادثاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة السعودية والإمارات من أجل دعم علاقاتها مع الحوثيين في صنعاء.

وبينما يعتمد الطريق إلى محادثات السلام على وجود جبهة موحدة بين الأطراف اليمنية، فإنه يعتمد كذلك على توحيد جبهة الأطراف الإقليمية والغربية. ينبغي على المبعوث الأممي الخاص هانز غروندبرغ استغلال الفرص الراهنة وتوحيد الدعم المقدم من الولايات المتحدة وحكومات الاتحاد الأوروبي إذا أراد تحقيق تقدم ملحوظ مبكرًا في فترة ولايته. ويجب على المنظمات الدولية كذلك إدراك أنه كلما بدأت محادثات السلام مبكرًا، كلما اقتربت إمكانية رفع القيود المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2216، وبالتالي تسهيل توصيل المساعدات والبضائع التجارية.

نبذة عن الكتاب

فريدة أحمد

المدير التنفيذي لمركز سوث24 للأخبار والدراسات. حاصلة على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة عدن ولديها دبلوم عالي في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة

إياد قاسم

رئيس مركز سوث24 للأخبار والدراسات.

حاصل على دبلوم في الصحافة التلفزيونية في 2009. حاصل على شهادة الكفاءة الاتحادية السويسرية في الصيانة والتشغيل 2017.

ثابت حسين صالح

عميد ركن، ومحلل عسكري استراتيجي. عضو مجلس المستشارين بمركز سوث24.

حاصل على ماجستير في العلوم العسكرية والسياسية من أكاديمية لينين العسكرية والسياسية، موسكو (1987-1991).

عزت مصطفى

باحث وخبير في الشأن السياسي اليمني والإقليمي. محلل سياسي لدى عدد من القنوات التلفزيونية، والمراكز البحثية. ويقدّم حاليا برنامج "خط أحمر" على قناة الغد المشرق.

أمين اليافعي

كاتب وباحث سياسي، عضو مجلس إدارة مركز سوث24.

حاصل على درجة الماجستير في التكنولوجيا وإدارة الابتكارات من جامعة براندنبورغ للتكنولوجيا بمدينة براندنبورغ آن دير هافل -ألمانيا.

فرناندو كارفاخال

متخصص في السياسة اليمنية والعلاقات القبلي. عمل في فريق خبراء اليمن التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أبريل 2017 إلى مارس 2019.

قراءة في الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للتطورات الأخيرة في شبوة

الآراء الواردة في هذا الملف، تعكس رأي المؤلفين

جميع الحقوق محفوظة لـ

SOUTH 24

مركز سوث24 للأخبار والدراسات

www.south24.net